في السرعة لكن في الصحاح اعلوط زيد ابن لزمه وهو صريح في انه متعد وصرح بذلك الرضي في شرح الشافية لكن لمح الى ما قلته وهاذه الابواب الاربعة اصول غير ملحقة بغيرها واما البابان الباقيان من الابواب الستة وهما باب الافعنلا والافعنلال فمن الملحقات باحرنجم وليست من الاصول كما يأتي التنبيه على ذلك في التنبيه الاتي وانما عددتهما في هاذا المقام مع الاصول تبعا للاصل ومماشاة له معه ولك اشارة الى ذلك اني غيرت الاسلوب في العطف واتيت بصيغة التشبيه حيث قلت **ومثله** اي مثل المذكور سابقا في كون المزيد فيه ثلاثة احرف باب **الافعنلا** وقاعدته في الفعل الذي ان تزيد في اوله الهمزة وبين عينه ولامه النون وفي اخره ياء فتقول في فعل افعنلى بزيادة الهمزة والنون والياء لكنها تقلب في اللفظ الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها مع بقائها في صورة الخط ياء تنبيها على الاصل وهو لازم وعنه جعل نحو اسلنقى واسلنقى ومذهب سيبويه ان هاذا البناء لا يتعدى وخالفه ابو عبيدة وابو الفتح وانشد على ذلك قول الشاعر قد جعل النعاس يغرندني ادفعه عني ويسرندني وجعل مصوغا كما زعم الزبيدي فقد ذكره غير واحد من ائمة اللغة غير هاذين دريد والاعرف والاسر فحكمه بمعنى واحد وهو الافعنلال **كزاكه** اي ومثل باب الافعنلا في كونه من المزيد ثلاثة احرف ومن الملحقات باحرنجم لا من الاصول باب الافعنلال وقاعدته في الفعل الذي ان تزيد في اوله الهمزة وتزيد النون بين عينه ولامه وتكرر اللام ولا تدغم فتقول في مثل فعل **افعنللا** بزيادة الهمزة والنون واحدى اللامين نحو اقعنسس والالف في المثال للاطلاق وفي الزائد من لاجل الخلاف السابق فان قلت لا يجري التعليل السابق للقول الاول في هاذه اللام لتحركها فما وجه القول فيها قلت وجهه وقوعها موقع ما حكم بزيادته لسكونه لسكونه في مقابل ووجه تسميته بباب الافعنلال على ما سبق وما هنا

[illegible] عدد [illegible]

تنبيه

تنبيه على مواخذة في كلامنا السابق اعتذرنا عنها فيه وهي المشار اليه بقولنا **وجعل** بصيغة المصدر المضاف الى فاعله وهو ضمير المتكلم واما مفعوله فهو **افعنلل** كافعنسس **ثم افعنلى** كاسلنقى من الابواب **الاصول** لمزيد الثلاثي **فقد تبعت الاصل** اي مختصر الزنجاني في جعله اي الجعل المذكور **والاجهما** كما في غير هاذا الكتاب **فقد الحقا** بصيغة المبني للمفعول المسند الى ضمير المثنى لافادتها في **المصدر باحرنجم فيما حققنا** من التعبير بالبناء للمفعول ايضا والالف للاطلاق فحينئذ في الوجه فنظمهما في سلك ما الحقا به وقد اعتذر بعضهم عنه بان الالحاق يستدعي مغايرة الملحق للملحق به في حقيقته فلا بد من معرفة حقيقة الملحق من اي نوع وباب هي ليمكن الحكم بانها ملحقة بحقيقة من نوع وباب اخر وانما الحقا باحرنجم دون دحرج لان مصدرهما ومصدر احرنجم كما علمت بخلاف مصدر دحرج لانه الفعللة ومصدرهما ليس كذلك انتهى تنبيه ثان المثلثين في باب افعنسس اولى في الزيادة لوقوعه موقع الف احرنبى قال ابو حيان جهته الا والعين انه لما الحق احرنبى باحرنجم واحرنبى من باب الثلاثة لم يأتوا بالزائد الذي هو للالحاق الا جيدا وهي الالف ولذلك الذي علي به للالحاق في هاذا النوع هو مقابل لهاذه الالف والمقابل لها في افعنسس انما هي السين الثانية فلزم ان حكم عليها بانها الزائدة ليجري باب الثلاثي في الالحاق مجرى واحدا الا ترى انهما مشتغلا بكسر الحرف والفعس فلزم ان كان الاولى ان تكون السين الثانية هي الزائدة انتهى **ومن يقل** كالتفتازاني تبعا لما في الشافية والمفصل ان **تفاعلا** و**تفعللا** بتضعيف العين والالف فيهما للاطلاق ليسا من الاصول اي من الثلاثي المزيد حرفا وانما هما **من ملحقات قولنا تفعللا** اي الرباعي المزيد حرفا **فزيد** بالبناء للمفعول اي ضعف **قوله** اي الاول فلان **الالحا** كما في